

كلمة سلطنة عُمان

أمام

الدورة العادية السادسة والستين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

إلقاء

سعادة يوسف بن أحمد بن حمد الجابري

سفير سلطنة عُمان ومندوبها الدائم لدى

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

سبتمبر 2022م

سعادة أليساندرو كورتيس، رئيس الدورة السادسة والستين للمؤتمر العام للوكالة
الدولية للطاقة الذرية،

سعادة رافيل جروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

أصحاب السعادة، أعضاء الوفود الكرام،

يطيب لنا في مستهل كلمتنا أن نتقدم لكم ولبلدكم الصديق، الجمهورية الإيطالية، بخالص
التهنئة على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة
الذرية، وإننا على يقين بأن خبرتكم الدبلوماسية وكفاءتكم كفيلة بإنجاح أعمال هذه
الدورة. كما أتوجه بالتهنئة إلى كافة أعضاء مكتب المؤتمر، مؤكداً دعم وفد بلادي
سلطنة عُمان لجهودكم ومساعدكم الرامية لإنجاح أعمال المؤتمر وتحقيق نتائجه المرجوة
منه.

كما يسرنا أن نعرب لسلفكم سعادة السفير صادق معرفي من دولة الكويت الشقيقة،
بالتقدير على ما بذله من جهود أثناء فترة رئاسته للدورة السابقة. ونود كذلك أن نرحب
بانضمام كل من سانت كيتس ونفيس وتونجا إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولا يفوتنا هنا أن نسجل تقديرنا للجهود الحثيثة التي تبذلها أمانة الوكالة الدولية للطاقة
الذرية بقيادة المدير العام للوكالة، سعادة رافيل جروسي، للقيام بالأعمال والمسؤوليات
التي تضطلع بها، مؤكداً استمرار سلطنة عُمان في التعاون معه ومع كافة الدول

الأعضاء لتحقيق الأهداف النبيلة للوكالة ولتعزيز دورها المحوري لاسيما في خدمة السلام والتنمية.

سعادة الرئيس،

إن للعلوم والتكنولوجيا النووية دوراً مهماً في مواجهة التحديات العالمية الراهنة، بما في ذلك تغيير المناخ وتلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والإقتصادية في الدول، بالإضافة إلى تلبية احتياجاتها من الطاقة، وذلك لما للعلوم والتكنولوجيا النووية من إسهامات فاعلة في مجال صحة الانسان وتطوير الزراعة وضمان سلامة وجودة الغذاء وحماية البيئة وإدارة الموارد المائية والزيادة من فعالية العمليات الصناعية.

ومن هذا المنطلق، تسعى سلطنة عُمان إلى استخدام العلوم والتقنية النووية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال برنامجها للتعاون التقني مع الوكالة، والذي يتضمن مشاريع في مجال فحص ومعالجة الأمراض المعدية وغير المعدية وتربية الطفرات لمحاصيل زراعية مهمه، ورصد الملوثات الإشعاعية وغيرها من الملوثات في الغذاء والمياه والبيئة البرية والبحرية.

سعادة الرئيس،

تولي دول العالم اهتماماً بالغاً للوقاية من الاشعاع والأمان الإشعاعي والنووي، حيث أولت سلطنة عُمان أهمية لضمان الأمان الإشعاعي، فقد شاركت بفاعلية في الاجتماع

الاستعراضي السابع للأطراف المتعاقدة للاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة الذي عقد في شهر يونيو الماضي. وقد استعرضت سلطنة عُمان الإجراءات المتخذة لضمان أمان النفايات المشعة والمصادر المشعة المهملة، وذلك وفقاً لإرشادات الوكالة والتي التزمت سلطنة عُمان بتطبيقها بشكل طوعي. وقد أبرز هذا الاجتماع أهمية التواصل الشامل والشراكة مع المجتمع المدني وكافة المنظمات المهتمة بالأمان الإشعاعي.

سعادة الرئيس،

تعتبر إتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المعدلة والتي تشمل الحماية المادية للمواد النووية عند النقل والاستخدام والتخزين وكذلك المرافق النووية، بمثابة عنصر أساسي في مجال الأمن النووي يخدم كافة دول العالم سواءً كانت مستخدمة أو مالكة لها أو غير ذلك وبدون استثناء. وإن الشاهد على ذلك نتائج الاجتماع الاستعراضي للدول الأطراف في الاتفاقية المعدلة الذي عُقد لأول مرة خلال الأسبوع الأخير من شهر مارس 2022م، بعد دخولها حيز النفاذ، حيث وافق المجتمعين بالاجماع على الوثيقة النهائية للاجتماع وعلى أن الاتفاقية المعدلة ملائمة تماماً للأهداف المنشودة.

وإيماناً منها بأن تعزيز الأمن النووي عالمياً بات أمراً حتمياً أكثر من أي وقت مضى، فقد إنضمت سلطنة عُمان إلى إتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المعدلة هذا العام، حيث أنها أصبحت نافذة فيما يخص سلطنة عُمان بتاريخ 28 يونيو 2022م وذلك

بموجب المرسوم السلطاني رقم (2022/22). وقد شاركت سلطنة عُمان بصفة مراقب في هذا الاجتماع الاستعراضي.

وفي هذا الإطار، تقوم سلطنة عُمان بتعزيز قدراتها الوطنية لمنع ورصد التصدي لأي حادث تهريب أو الاستخدام غير المشروع للمواد النووية وغيرها من المواد المشعة بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والإدارة الوطنية للأمن النووي التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية.

سعادة الرئيس،

في مجال تطبيق ضمانات الوكالة، فإن سلطنة عُمان ماضيةً قُدماً في بناء قدراتها للإيفاء بشكل كامل بالالتزامات المنبثقة عن الاتفاقيات التي أبرمتها مع الوكالة، وذلك بمساعدة الوكالة في تدريب الكوادر الوطنية اللازمة لذلك. ونتطلع إلى مساعدة الوكالة لإنشاء نظام وطني للحصر والمراقبة (SSAC) في إطار المبادرة الشاملة للوكالة لبناء قدرات النُظم الوطنية للحصر والمراقبة المعروفة بـ (COMPASS).

سعادة الرئيس،

تؤكد سلطنة عُمان على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل لاسيما الأسلحة النووية، إلا أنه من المؤسف عدم التوصل إلى توافق حول الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية الذي عقد في نيويورك خلال الفترة من 1 إلى 26 أغسطس 2022م، مما عمل على

تبيد الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تنفيذاً لقرار المؤتمر الإستعراضي للمعاهدة لعام 1995م الخاص بالشرق الأوسط.

وفي هذا الخصوص، نود أن نؤكد على أنه في الوقت الذي يسمح هذا القرار للتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بحيث يبقى نافذاً لحين تحقيق كافة أهدافه، فإن المسار الذي اتخذته الجهود من جديد لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (73/546) لعام 2018م، والذي تمخض عنها إنعقاد الدورتين الأولى والثانية لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بنيويورك في عامي 2019م و 2021م، يعتبر بمثابة خطوة في الإتجاه الصحيح يجب إتباعها بخطوات أخرى سريعة لكي لا تذهب كل هذه الجهود سُدى. كما نتطلع إلى عقد الدورة الثالثة للمؤتمر برئاسة الجمهورية اللبنانية الشقيقة والذي من المقرر عقده في شهر نوفمبر 2022م.

وشكراً سعادة الرئيس،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،